المرجعية المعرفية لبناء منهاج التربية المدنية للطور الابتدائي في المدرسة الجزائرية

Cognitive reference for building civic education curriculum For the primary stage in the Algerian school

د. مختار عروي [1*]

1 جامعة زيان عاشور (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 15/أفريل/2019 ؛ **تاريخ المراجعة :** 31/ماي/2019 ؛ **تاريخ القبول :** 18/جوان/2019

ملخص:

تأتي هذه الورقة البحثية من أجل عرض ومناقشة وتحليل المرجعية العامة للمناهج المعدّلة وفق القانون التوجيهي للتربية رقم 08 – 04 2008، هاته الوثيقة التي جاءت للتذكير بمقاصد الإصلاح المرتبطة بغايات المدرسة الجزائرية، وتحديد المرجعيات والمبادئ التي تبنى عليها المناهج المدرسية، حيث اخترنا الأساس المعرفي الذي تم وفقه بناء منهاج التربية المدنية للمرحلة الابتدائية بالمدرسة الجزائرية كموضوع لهاته الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: المرجعية المعرفية ، الكتاب المدرسي ، التربية المدنية

Abstract:

This paper is intended to present, discuss and analyze the general reference to the revised curricula in accordance with the Education Directive No. 08-04 2008. This document is intended to remind us of the purposes of reform related to the objectives of the Algerian school, and to determine the references and principles on which the school curricula are based. And the construction of the curriculum of civil education for the primary stage in the Algerian school as the subject of this paper.

Keywords: Knowledge Reference, Textbook, Civic Education

مقدمة:

يعتبر المنهج المدرسي أداة المجتمع ووسيلته في تربية النشء كما أنه يعكس ما يؤمن به المجتمع من مفاهيم وقيم ومعارف ومهارات وما يرتبط به من أنواع النشاط المختلفة.

وفي العصر الحديث حازت المناهج المدرسية على اهتمام كبير من جانب المربين ومن جانب الباحثين وخاصة عندما بدأ التوسّع في التعليم كمّا ونوعا في معظم أرجاء المعمورة خلال العقود القليلة الماضية والتي واكبها حدوث الانفجار المعرفي الهائل والتقدّم التكنولوجي الكبير والتحاق مئات الآلاف بل والملايين من التلاميذ في جميع المراحل التعليمية المختلفة مما استوجب التركيز على بناء منهج مدرسي فعّال يحقق العديد من الأهداف التربوية المرجوة من جانب المتعلمين والمعلمين على حد سواء.

فعندما ننظر في بناءات النظم المعرفية ونسأل عن بناء المنهج الذي يتضمن في داخله المجالات المختلفة للمعرفة، تواجهنا مشكله أكثر تعقيدا ممثلة في التساؤل الآتي:

* Corresponding author, e-mail: arouimokhtar@yahoo.fr

ما طبيعة المعرفة الأكثر قيمة التي يمكن تضمينها مناهج التربية المدنية؟ خاصة بعد أن وصلت المعرفة المتزايدة والمتراكمة إلى معدلات كبيرة في نموها بشكل يمثل انفجارا معرفياً؟

مفهوم المنهج:

اختلف علماء التربية في نظرتهم الى مفهوم المنهج المدرسي مما أدى الى ظهور عدة تعريفات للمنهج المدرسي منها:

* تعريف المنهج علي أنه محتوي المقرر الدراسي وتطلق كلمة المنهج على محتوى المقررات الدراسية وفي هذا التعريف يكون المحتوى الذي لا يمثل في الواقع سوى أحد عناصر المنهج المدرسي فقط فهو يركز على عنصر المحتوى ويهمل عناصر الأهداف والخبرات التعليمية والتقويم وغيرها من العناصر. **(محمد زياد، ص52 ، 1988).**

* جميع الخبرات التي يتم تقديمها للمتعلمين تحت اشراف المدرسة او رعايتها وتوجيهها.

* كما يري تايلر المنهج:

جميع جوانب التعلّم لدى التلاميذ التي تم تخطيطها وتنفيذها من جانب المدرسة لتحقيق أهدافها التربوية.

* ويرى البرتي المنهج : جميع الأنشطة التي يتم تقديمها للتلاميذ عن طريق المدرسة.

* كما عرّف المنهج أنه أنماط من التفكير.

* وعرّف آخرون المنهج: أنه غايات نهائية.

ورأى آخرون المنهج: أنه خطة مكتوبة. **(عبد اللطيف، ص11، 1999)**

كما يوجد تعريف شامل:

المنهج المدرسي هو مخطط تربوي يتضمن عناصر مكونة من أهداف ومحتوى وخبرات تعليمية وتدريس وتقويم مشتقة من أسس فلسفية واجتماعية ونفسية ومعرفية مرتبطة بالتعليم مجتمعة ومطبقة في مواقف تعليمية داخل المدرسة وخارجها تحت اشراف منها بقصد الاسهام في تحقيق عناصر النمو المتكامل لشخصية المتعلم بجوانبها العقلية والوجدانية والجسمية.

وفي القرن العشرين تطور مفهوم المنهج المدرسي ليناسب التطور الذي حدث في مفهوم الخبرات التعليمية لينظر اليه على أنه يمثل جميع الخبرات التي يكتسبها التلاميذ بتوجيه من معلميهم.

أسس المنهج المدرسي:

يقصد بأسس المنهج المدرسي تلك المقوّمات أو الركائز الفلسفية والاجتماعية والنفسية والمعرفية التي ينبغي مراعاتها عند الشروع في تخطيط المنهج المدرسي، أو بنائه أو تصميمه، أو هندسته، ويجب وضع هذه الأسس في الحسبان عند وضع المنهج المدرسي فلابد من اطّلاع المخططين على:

- المدارس الفلسفية المختلفة وتأثيراتها على المنهج.

- دراسة فلسفة المجتمع الذي ينتمي اليه المتعلمون.

- التأكّد من قدرات التلاميذ الذين تبنى لهم المناهج وحاجاتهم واهتماماتهم وميولهم.

- إدراك طبيعة المعرفة الضرورية اللازمة لكل منهج من المناهج، ومدى تعرضها للتغير أو التطور، ونوع المعايير التي يجب أخذها في الحسبان عند اختيارها وتنظيمها.

وهذه الأسس هي:

- الأسس الاجتماعية لبناء المنهج المدرسي.

- الأسس النفسية لبناء المنهج.

- الأسس الفلسفية لبناء المنهج.

- الأسس المعرفية لبناء المنهج. **(محمد زياد، ص69 ، 1988)**

نراعي عند وضع المعرفة بالمنهج ما يلي:

أ/ طبيعة المتعلم (تؤثر كثيرا في نوع المحتوى)

ب/ طبيعة المادة المعرفية.

ج/ طبيعة المجتمع الذي نعيش فيه وهذا يراعى حديثا وهذا للأسباب التالية:

- الانفجار المعرفي (فنأخذ ما يلزم ونتجاهل ما هو غير مهم).
- ظهور أنواع جديدة ومهمة من العلوم (الكمبيوتر والبرمجيات ، النانو تكنولوجي)
- عدم تجاهل رأي العلماء المتخصصين عن طبيعة مجالاتهم المعرفية ورأيهم في تدريسها.

- عمق في المعرفة نريده بالإضافة إلى اتساع في المعرفة وهذه المعادلة صعبة. **(عبدالرحمان، ص23 ، 2000)**

أهم الأهداف في الأساس المعرفي عند وضع المنهج:

- اكتساب المعرفة (المعرفة هي الوسط الذي ينتقى من خلاله اكتساب المهارات والخبرات).

- تنمية القدرة على التفكير.

- اكتساب الاتجاهات المناسبة.

- تنمية المهارات الضرورية في المجالات التعليمية المختلفة (لكل مادة مهارة).

معايير اختيار المحتوى المتميز إن تحققت هذه المعايير:

1- صدق وأهمية المادة الدراسية كمعرفة منظمة: بحيث يجب أن تكون عناصر المحتوى ذات أهمية بالنسبة للمجال المعرفي.

2- التوازن المناسب بين العمق والاتساع (المعادلة الصعبة).

3- مناسبة لحاجات وميول واهتمامات التلاميذ.

4- قابلية المحتوى للاستمرار والبقاء دون تغيير لفترة زمنية محددة (المرونة).

5- وجود علاقة منطقية بين عناصر المحتوى والأفكار الرئيسية والمفاهيم الاساسية للمجال التعليمي.

6- قابلية المحتوى للتعلّم.

7- قابلية المحتوى للاتصال والتكامل مع المواد الدراسية الأخرى. **(رضوان، ص81، 1987)**

بعض المشكلات الخاصة بتنظيم المنهج أو تنظيم المحتوى او تنظيم المادة المعرفية:

- **مشكلة التتالي:**

يواجه مخططو المناهج مشكلة تحديد التتالي المناسب لعناصر المحتوى المعرفي، عندما يتعاملون مع مجال معرفي معين تطلب مفاهيمه وأفكاره نموا منطقيا.

- **مشكلة الاستمرارية:**

الاستمرارية لها بعد رأسي حيث تؤثر على استمرارية خبرات معينة خلال فترات زمنية متتالية وللاستمرارية أيضا بعدا أفقيا حيث تؤثر على استمرارية خبرة تعليمية محددة خلال يوم دراسي معين...

- الاستمرارية داخل المواد الدراسية ذاتها (وهذه مسؤولية مخططي المحتوى)

- الاستمرارية بين المراحل الدراسة (وهذه مسؤولية جماعات التخطيط العليا للنظام التعليمي).

- الاستمرارية بين خبرات المتعلم (وهذه مسؤولية مخططي الخبرات التعليمية على مستوى المدرسة).

- مشكلة التوازن:

مشكلة التوازن بين الخبرات يفترض أنها تناسب كل التلاميذ والخبرات المعدة خصيصا بحيث تتناسب مع حاجات واهتمامات التلميذ الخاصة. **(كمال، ص75 ، 2003)**

- **أسس المناهج حسب القانون التوجيهي للتربية:**

إن مهمة كلّ تربية هي إيصال ونقل القيم التي اختارها المجتمع لنفسه:

قيم مشتركة بين كلّ الأعضاء: سياسية وأخلاقية، ثقافية وروحية، الهدف منها تعزيز الوحدة الوطنية؛ قيم فردية: وجدانية وأخلاقية، جمالية، فكرية وإنسانية متفّتحة على العالم .

وقد حدد القانون التوجيهي في مقدمته، لا سيما الفصلين 1 و 2 من الباب الأول ، والفصول 2 و 3 و 4 من الباب الثالث مهام المدرسة في مجال القيم الروحية والمواطنة:

1. الاعتزاز بالشخصية الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية، وذلك بترقية والحفاظ على القيم المرتبطة بالإسلام والعروبة والأمازيغية؛

2. التكوين على المواطنة؛

3. التفتّح على الحركة التقدمية العالمية والاندماج فيها؛

4. التأكيد على مبدأ الدمقرطة؛

5. ترقية الموارد البشرية وإبراز مكانتها.

ويبقى المنهاج العام الذي يشمل مجموع برامج المواد الإطار الموحد الذي يحّقق تضافر الأهداف في سبيل تحقيق هذه القيم، وتتكفّل كلّ مادة دراسية – وفق استعداداتها الخاصة – بشكل مميز ومفضل (أو بشكل تكاملي) القيم التي تحمل غايات المنظومة التربوية.

وتقدّم هذه القيم وفق محورين مرجعيين:

- النصوص المؤسسة للأمة.
- السياسة التربوية .

1- مرجعيات متعلّقة بالأمة:

منذ صدور بيان أول نوفمبر 1954 إلى الدستور المعدل سنة 1996 ، والمصادق عليه سنة 2000ثم سنة 2001 ثم سنة 2008 جميع النصوص المؤسسة للأمة تنص على:

- أن الدولة الوطنية جمهورية وديمقراطية، أي يعين المحكومون حكّامهم . وأن صفة الجمهورية للدولة تقتضي تطبيق واحترام القانون الصادر عن مؤسسات ممّثلة للشعب، ويسير العلاقات الاجتماعية وفق "عقد اجتماعي" متفق عليه بكلّ حرية.

في المجال التربوي، يكون العمل على التوعية بالانتماء إلى هوية جماعية مشتركة ووحيدة تتمّثل في الجنسية الجزائرية، الانتماء إلى الجزائر هو شبكة التضامنات التاريخية، والشعور بالانتماء إلى أمة واحدة وشعب واحد وهو شعور يرتكز على التراث التاريخي والجغرافي، الحضاري والثقافي، الذي يرمز إليه الإسلام ولغتا الأمة: العربية والأمازيغية، وكذا العَلم والنشيد والعملة الوطنية.

إن الميزة الأساسية للدولة الجمهورية هي الدولة الديمقراطية . والديمقراطية بصفتها إيديولوجيا ونظام سياسي هي الوسيلة التي تمكّن من ترسيخ قيم الجمهورية كالمواطنة، والتضامن، واحترام الغير، والتسامح . ومن البديهي أن الديمقراطية تقتضي حرية التعبير التي تتطّلب بدورها تنمية القدرة على الإصغاء للغير واحترامه، وكذا القبول بحكم الأغلبية – مع احترام حقوق الأقّلية – عن طريق الاقتراع في حال عدم تحقيق إجماع.

وينبغي في المجال التربوي أن نتذكّر دوما أن الديمقراطية قيمة علينا نقلها للأجيال، بل أكثر من ذلك، فهي ممارسة وسلوكات يجب ترسيخها . والمدرسة والقسم أول الأماكن التي تمارس فيها هذه السلوكات وتنمو.

- الدولة وطنية وشعبية: أي أنّها تعبير عن سيادة الشعب في خدمة الشعب . وصفة الشعبية للدولة تقتضي بروز الوعي الشخصي والجماعي في آن واحد يعمل على تحصين المكانة الشخصية وحفظ الانسجام الاجتماعي . وهذا الوعي المؤسس على القيم السائدة للجهد المشترك من أجل حفظ الانسجام الاجتماعي وأبديته وازدهاره، يقتضي بدوره تنمية مواطنة فاعلة في خدمة الجماعة.

في المجال البيداغوجي، تساهم المدرسة بقسط وافر في بناء تضامن وطني يتعدى الأنانية والفردية، وذلك عن طريق تعليم يعتمد على الممارسة أكثر.

2- مرجعيات السياسة التربوية:

يشكّل الدستور والقانون التوجيهي المؤرخ في 23 يناير - 2008 الذي عوض أمرية 16 أفريل – 1976في مجال إصلاح المنظومة التربوية المرجعية الإجبارية للسياسة التربوية الوطنية، ويؤكد النصان من جهة على الطابع الوطني والديمقراطي والعلمي المتفتّح على العصرنة والعالم للمنظومة التربوية، وعلى ادماجها في التوجّهات العالمية في مجال التربية من جهة أخرى.

– المنظومة التربوية ذات طابع وطني :ترمي إلى تقديم تربية واحدة للجميع، وذلك عن طريق مختلف المؤسسات المكلّفة بالعملية التربوية : مؤسسات الدولة أو الخاصة.

في المجال التربوي يعني ذلك أن تقدم برنامجا إجباريا واحدا، يحتوي على قاعدة مشتركة من القيم والمواقف والكفاءات، وبناء على ذلك، فإنّه من الضروري ترسيخ الارتباط بالقيم التي يمّثلها الإرث التاريخي والجغرافي، الديني والثقافي، وكذا الارتباط بالرموز الممّثلة للأمة الجزائرية وديمومتها، والدفاع عنها.

- المنظومة التربوية ذات طابع ديمقراطي: إنها جزء من المجتمع الديمقراطي هو أيضا، وفي خضم التمدرس على المستوى العالمي (سواء عند مدخل المنظومة أو خلال المسار التربوي الإلزامي)، فإن الأمر يتعلّق اليوم بإدماج البعد النوعي للتربية الذي يمكّن من الاستمرار في تحقيق الهدف المتعلّق بإيصال كلّ متعلّم إلى أقصى إمكانياته.

بالإضافة إلى نوعية المناهج والترتيبات البيداغوجية والتعليمية الجديدة didactique التي ينبغي تطبيقها، فإنّه ينبغي إلحاق هذه الأخيرة بالطابع المجاني للتربية الممنوحة . وتستمر مجانية التربية بسياسة تدعم دوما آليات تساوي الفرص الاجتماعية للنجاح، وكذلك إلزامية الحصول على النتائج المحددة لكلّ مستويات المؤسسة التربوية.

– المنظومة التربوية ذات طابع عصري: إنّها عصرية في أهدافها، في محتوياتها، في طريقة عملها، وفي مسعاها التسييري الشامل.

– على المنظومة التربوية الوطنية أن تدرج في مساعيها البيداغوجية الروابط المنهجية والإجراءات المبنية على التسلسل المنطقي للمراحل الآتية:

- مرحلة الفحص التي تتمثّل في الملاحظة قصد مقارنة وضعية النظام الحالية بالوضعية المنتظرة، وذلك باستخدام معايير ذات دلالة؛
- مرحلة التخطيط التي تتمثّل في تصور جهاز للتدخل يتميز بالعقلانية والشفافية؛
- مرحلة متابعة التنفيذ وتقييم تأثيراته (تقويم تكويني وتحصيلي) .

- المنظومة التربوية متفتّحة على العالم : أي أنّها تضع الآليات المؤسساتية التي تمكّن المدرسة من دخول المنافسة على المستوى العالمي.

- **التربية المدنية:**

في عصر العولمة، حيث أصبح العالم قرية كبيرة، وحيث بلغت وسائل الاتصال أبعادا لم يسبق لها مثيل، وحطّمت كلّ الحواجز والحدود بين البلدان والأمم . فتربية الأطفال ينبغي أن تتوجه إلى تكوين مواطني الغد، ليس بغرض تكوين رجال أمة فحسب، بل ليكون إنسان الألفية الثالثة "مواطن العالم" قويا بقيمه وهويته الثقافية الوطنية، ومتشبعا بالقيم العالمية (حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، الواجبات المتعلّقة بالمواطنة، احترام الغير والتسامح، روح العدالة).

ولا ينبغي أن تقتصر التربية المدنية في المدرسة على تلقين مبادئ أو معلومات ومعارف مجردة في ذهن التلميذ، بل يجب أن تشمل مجالا أوسع، ألا وهو تربية شاملة هدفها إكساب التلميذ سلوكات ومواقف، أي " حسن التعايش" و "حسن التصرف"

وقد عرفت الجزائر منذ نهاية الألفية الماضية تحولات سريعة على المستويين السياسي والاقتصادي:

فالديمقراطية، المواطنة، حقوق الإنسان، الحريات الفردية والجماعية (التي أصبحت مفاهيم تتجسد تدريجيا في حياتنا اليومية)، وتفتّح السوق، عولمة الاقتصاد، تدويل الإعلام والاتصال لم تعد مجرد شعارات، بل حقائق ملموسة؛ لذا أصبحت مهمة المدرسة في مواجهة هذه التطورات مهمة أساسية، فبالإضافة إلى مهمتها التقليدية في نقل المعرفة، ينبغي أن تعلّم الطفل كيف يصبح مواطنا مسؤولا، قادرا على فهم تغيرات المجتمع الذي يعيش فيه والمساهمة فيها مساهمة ناجعة، ولا شك أن كلّ هذه الأسباب تعمل على أن تصبح التربية المدنية مادة كاملة الحقوق.

وينبغي أن يدرج تعليم التربية المدنية من السنة الأولى الابتدائية استمرارا للتعلّمات الأولى في الأسرة . وبالفعل فإن الطفل يتعلّم الحياة ضمن الجماعة في الأسرة بصفة واقعية (توزيع الأدوار، التضامن، تقبّل الآخر...).

كما تنمّي التربية المدنية لدى الطفل القيم الخلقية كالنزاهة، الشجاعة، بذل الجهد وحب العمل المتقن، احترام النفس واحترام الآخرين بفروقهم، حب الوطن . كما أنّها تنمّي منذ الطور الأول من التعليم الكفاءات الآتية:

- تحمّل المسؤولية في القسم والمدرسة؛
- احترام قواعد الحياة الجماعية في إطار المدرسة : النظافة، الأمن، الهندام، النظام؛
- المساهمة في أعمال الهيئات الجمعوية ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو الاجتماعي؛

- المساهمة في إعداد النظام الداخلي للقسم، أو للمرحلة التعليمية أو المدرسة واحترامه؛
- شرح كيفية سير إدارة البلدية وعلاقتها بالمدرسة؛
- معرفة مؤسسات الجمهورية، دورها وكيفية سيرها .

وللتربية المدنية أهمية خاصة، لأنّها تهتم بالوسط الاجتماعي بكلّ أبعاده : المدني، الوطني، الاقتصادي، والثقافي.

وما ينتظر من هذا النشاط الهام هو ترسيخ التوجهات الموافقة للقيم الإنسانية، وذلك من خلال مختلف المواضيع المقترحة، والوضعيات التي يمكن أن تساهم في تنمية عدد من السلوكات .لهذا، فإن الهدف الرئيس للتربية المدنية هو تكوين فرد حر من كلّ قيد، مستقلّ . كما تهدف أيضا إلى تزويد التلميذ بالمعارف والمهارات و السلوكات التي تمكّنه من البناء السليم لحياته إن على المستوى المحّلي والوطني أو العالمي.

الخاتمة:

وعموما يجب أن يؤخذ في الحسبان عند بناء المنهج ، العلاقات القائمة بين المواد الدراسية أو النظم المعرفية المتعددة. ويمكن أن يقوم بذلك المتخصصون في المجالات المختلفة للمعرفة عند بناء المنهج وعند التدريس، هذا بالإضافة إلى ضرورة أن ينتبه المتخصصون في مجال المناهج إلى الدور الحرج والحاسم الذي يمكن أن يؤديه البرنامج التعليمي ككل. ومن ثم يجب عليهم تحديد مجالات المعرفة المختلفة للكشف عن العلاقات القائمة بينهما، ومراعاة تلك العلاقات والروابط في بناء المنهج. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن عليهم بناء المناهج التي تساعد التلاميذ في رؤية المصادر العقلية المرتبطة بثقافتهم من أجل صالح حياتهم الخاصة كعمال منتجين، وكمواطنين وكأفراد، وذلك من منطلق أن الهدف الأسمى من التربية ليس مساعدة التلاميذ على أن يحلّقوا عاليا فوق عالمهم الذي يعيشونه، بل مساعدتهم على الاندماج بوعي في تلك الحياة من أجل انجاز المهام التي تتطلّبها.

قائمة المراجع:

01 رضوان أبو الفتوح، وفتحي مبارك، **المواد الاجتماعية في التعليم العام: أهدافها، مناهجها، طرق تدريسها، دار المعارف**، القاهرة، 1987.

02 محمد زياد حمدان، **المنهج المعاصر عناصره ومصادره وعملياته بنائه**، دار التربية الحديثة، عمان الأردن، 1988.

03 كمال عبد الحميد زيتون، **التدريس نماذجه ومهارته**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.

04 عبد اللطيف الفاربي وآخرون، **البرامج والمناهج من الهدف إلى النسق**، دار الفرقان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.

05 عبد اللطيف فؤاد إبراهيم، **المناهج**، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967.

06- عبدالرحمان عبدالسلام الجامل، طرق التدريس العامة ومهارات التنفيذ وتخطيط عملية التدريس، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.